



أكد الأمين العام لحزب التضامن ومسؤول ملف المصالحة في مدينة الزبداني محمد أبو قاسم في حديث مع شام إف إم تعليقا على البيان الصحفي حول منح حزب التضامن تفويضا جديدا لحل أزمة الزبداني على الحل الساسي في المدينة مشيرا أن الجيش يتقدم ووصل إلى محاور السلطاني والجمعيات وشارع بردى ومن جهة دوار المحطة في المدينة دون ان يدخل المدينة .

ونفى امين عام حزب التضامن أي وجود لتنظيم "جبهة نصره" في الزبداني مؤكدا وجود ما يسمى "الجبهة الإسلامية" وليس "جبهة النصره" وقال أبو قاسم "انطلاقا من كوني ابن المدينة وأمين عام حزب التضامن تدخلنا لحل معضل المدينة بعد ايام من بدء العملية العسكرية وأطلقنا مبادرة التسع نقاط ولحقها عدة مبادرات وصولا إلى مرحلة التفويض السابق بتاريخ 13-7 وتشكل وفد من اهالي مدينة الزبداني ومن الكتائب ووصلت أسماء الوفد إلى الدولة السورية وتأخر رد الدولة السورية على موضوع مقابلة الوفد ما حدى بالفصائل في المدينة بمنح تفويضا لحركة احرار الشام في ادلب الأمر الذي أدى إلى حسابات اقليمية جديدة عن طريق تدخل وفد ايراني للتفاوض مع حركة أحرار الشام" .

وأضاف "بعدما تم توكيل أحرار الشام بإدلب والتي بدورها ردت بقصف قريتي كفرنا والفوعة اتصلت بالمعنين داخل مدينة الزبداني وابلغتهم ايقافي للمفاوضات مع الدولة لأنهم أخرجوا الملف إلى مكان آخر نرفضه كحزب " وبيّن أنه بعد تعرفل المفاوضات بين حركة احرار الشام والوفد الإيراني واصدار الحركة بيان بإيقاف هذه المفاوضات اعيد الاتصال به وتم الاتفاق على أن يكون هناك مبادرة جديدة تقوم على أمرين من يود المصالحة مع الدولة أو من يود الخروج من المدينة مشيرا أن بنود الحل اختلفت كثيرا في هذه المبادرة عن سابقتها حيث نصت المبادرات السابقة على بقاء السلاح الخفيف مع أهالي المدينة ويخفى و لا يظهر لتدخل الدولة دون وجود سلاح أما الآن فسيسلم كل من يريد المصالحة كامل أسلحته من الخفيفة إلى الثقيلة.

وأكد أنه اذا تم التفاوض فسيكون هناك وقف اطلاق نار لمدة محدودة لا تتجاوز 48 ساعة لترتيب أمر من يود البقاء بالمدينة او من يود الخروج منها كما تحفظ عن بعض التفاصيل لضمان نجاح سير المفاوضات بحسب وصفه منوها أن وزارة المصالحة ليس لها علاقة بهذا التفاوض لا من قريب ولا من بعيد كاشفا أن المفاوضات التي يقودها ترتبط بالزبداني ومضايا واذا كتب لها النجاح ستطبق في أماكن أخرى .

وفي ما يخص المدنيين في الزبداني قال أبو قاسم "المدنيين الذين كانوا موجودين يبلغ عددهم ما بين 4000-5000 مدني وخرجوا قسم كبير منهم قبل بدء العملية العسكرية في الزبداني إلى منطقة بقين ولم يخرجوا عبر الأنفاق كم تداول إعلاميا"

وأضاف " منذ ثلاثة أيام صدر بيان بإخراج مدنيي الزبداني من منطقة بقين باتجاه مضايا ليتم اخراجهم قسرا من منطقة بقين إلى مضايا وقد استكرنا هذا التصرف " .

وأشار أبو قاسم إلى التوقيف الذي يمارس بحق المدنيين الخارجين من مدينة الزبداني في منطقة بلودان المعمورة على يد بعض اللجان واصفا اياه بالتصرف الخاطئ بحق المدنيين " فهؤلاء خرجوا من تحت سيطرة المسلحين إلى سيطرة الدولة" بحسب تعبيره مطالباً المسؤولين المعنيين بالنظر في الأمر.

وختم حديثه بأنه تم التواصل مع الأطراف المعنية مضيافاً "ننتظر حالياً رد الدول السورية وأتوقع أن يكون الرد ايجابياً".  
عرض أقل